

نموذج قوة الكلمة عند النحاة؛ دراسة في نظرية العامل النحوي

The Model of Word Force in Grammar: A Study in the Theory of Grammatical Governance

* ساكر مسعود¹ / نور فاطمة الزهراء²Saker messaoud¹ / nour fatima ezzahra²

مخبر الدراسات النظرية والتطبيقية.

جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)

University of msila (Algeria)

saker.messaoud@univ-msila.dz¹ / fatima-ezzahra.nour@univ-msila.dz²

تاريخ النشر: 2026/06/02

تاريخ القبول: 2026/03/05

تاريخ الإرسال: 2025/09/15

ملخص البحث

درست الابواب النحوية دراسة مستوفية تعتمد نظام النظائر للوصول للتجريد العقلي المبرهن، وهذا التجريد العقلي مكن من تصنيف القواعد وفق أسس تقتضيها القسمة التركيبية للوحدات والأبنية النحوية. ولعل نموذج قوة الكلمة كان أحد العناصر المهمة في التأسيس للنظرية النحوية، فمن خلاله عملت قبل نحوية، ولم تعمل قبل أخرى، وبفضل فلسفته صنت المقولة النحوية وفق استرسال تراثي هرمي قمته: القبل التي تعمل فيما تقدم عليها، وفيما تأخر بدون شروط، وواسطه وقاعدته؛ تلك العناصر أو القبل التي تعمل عمل أصولها بشروط اشترطها النحاة، وما هذه الشروط إلا تفكيراً عقلياً مبرهننا يحمل الأصل عن الفرع. ويحيلنا نموذج قوة الكلمة في التراث النحوي لأول مؤسس للنظرية النحوية العربية سيبويه؛ إذ اعتمدنا هذا التجريد واتبعه من جاء بعده من النحاة المتأخرين، فما أسس التجريد والتصنيف النحوي الذي يعتمد نموذج قوة الكلمة كأساس لتفسير أسس النظرية النحوية؟

الكلمات المفتاح: قوة الكلمة-نظرية النحوية-النحاة-نظرية العمل النحوي

Abstract :

The grammatical chapters were studied comprehensively through the method of analogues to arrive at demonstrated intellectual abstraction. This abstraction enabled the classification of rules according to the structural division of grammatical units and constructions.

* ساكر مسعود: saker.messaoud@univ-msila.dz

The model of word force was one of the key elements in laying the foundations of grammatical theory. Through it, some governing elements operated while others did not, and by virtue of its underlying philosophy, grammatical categories were classified within a sequential hierarchical order. At its apex are those governing elements (qiwal) that exert influence both on what precedes and follows them unconditionally. At its middle and base are those elements or governing particles that function like their originals but only under conditions stipulated by grammarians. These conditions represent reasoned and demonstrable thought processes that transfer the authority of the original to the derivative.

The model of word force in the grammatical heritage takes us back to the first founder of Arabic grammatical theory, Sibawayh, who relied on this abstraction, which was subsequently followed by later grammarians. This raises the question: what are the foundations of abstraction and grammatical classification that employ the model of word force as a basis for explaining the principles of grammatical theory?

Keywords: word force – grammatical theory – grammarians – theory of grammatical governance.



مقدمة:

تعتبر نظرية العامل النحوي من القضايا الأساسية التي جرد وصنف بها نحائنا القضايا التركيبية للغة العربية، لكونها نظرية تتجاوز ما شاع عليها من أنها تجلب الحركة الإعرابية للمعولات بفعل عامل سواء رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً، وهذا التجاوز يتجلى في البناء المنهجي ألا وهو حمل النظر على النظر، ألا تلاحظ أن النحاة جعلوا التراكيب العربية كلها تتشكل من عامل ومعمول، فالعامل هو ما اقتضى القسمة التركيبية التي يمكن أن تندرج فيها كل العوامل سواء اللفظية أو المعنوية وفق بناء واحد، والمعولات كذلك تقتضي بناء واحداً، أي ما يبنى بعد العامل فهوم المعمول الأول، وما يبنى على هذا الزوج المرتب (ع+م) هو المعمول الثاني.

ولعل التقديم والتأخير أحد الركائز الأساسية التي أنتجت لنا ما يعرف بنموذج قوة الكلمة، فهناك عوامل لقوتها عملت فيما تقدم وتأخر عليها؛ وهناك عوامل أخرى لضعفها لم تعمل إلا فيما تقدم عليها، هذا ما ستحاول هذه الدراسة الوقوف عليه من خلال تتبع فلسفتها التجريدية العقلية.

أولاً: في مفهوم نظرية العامل وفلسفتها النحوية:

نظرية العامل نظرية مستوفية الأركان في الفكر النحوي العربي القديم، وكانت الركيزة الأساسية التي قامت عليها النظرية النحوية، لكونها نظرية مستخرجة مما أملت طبيعة الحس للمتكلم العربي، وما اقتضاه التركيب.

1- مفهوم نظرية العامل:

النحو العربي في بنيانه نظام من العوامل والمعمولات، والهوامل، والمهمات، فالعامل حقيقته أمانة تدل على الحكم النحوي؛ إذ تبين للنحاة من استقراء كلام العرب وجود ملازمة بين الفعل والفاعل مثلاً، فلا ينفك الفعل عن أخذ فاعل، ولا يكون الفاعل من غير فعل ظاهر أو مقدر؛ ولهذا جعلوا الفعل عاملاً، والفاعل معمولاً على سبيل تفسير العلاقة التلازمية الشكلية بينها لا باعتبار أن الفعل العامل مؤثر حقيقي حسي في سبيل جعل المعمول الفاعل على هيئة معروفة.

ويستشف مما تقدم أن نظام العربية يتشكل من عوامل ومعمولات، هذه العوامل قد تعمل إذ كانت من قبل معينة، وقد يهمل عملها؛ إن كانت أيضاً من قبل أخرى، والعامل هو ما دل على الحكم النحوي، كأن يكون المعمول فاعلاً أو مفعولاً، والعلاقة بين الفعل والفاعل أو قل بين العامل ومعموله الأول هي علاقة لزوم، لهذا لا يتقدم المعمول الأول على عامله، والعلاقة بين العامل والمعمول الأول أو ما نصلح عليها بالزوج المرتب مع المعمول الثاني هي علاقة بناء (ساكر، غربي. 2022. ص 765-766)، ألا تلاحظ أن الفاعل واسم كان، واسم إن لا يتقدم معمولها الأول على عاملهم، في حين أن ما يبنى على العامل ومعموله الأول ألا وهو المعمول الثاني له حرية التقديم والتأخير (لكون العلاقة هنا علاقة بناء) فيمكن للمفعول به أن يتقدم على الفعل (العامل) والفاعل (المعمول الأول) معاً.

ونظرية العامل ليست نظرية محدودة تعسفية كما فهمها جل الباحثين المتأخرين؛ حيث يرون من أن العامل هو ما يجلب الحركة الإعرابية للمعولات، لكن على النقيض من ذلك هذه النظرية في أساسها العلمي؛ نظرية تعتمد الترتيب والتكافؤ معاً، ولننظر إلى تعريف الرضى الأستراباذي لهذه النظرية بقوله: "نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملاً لكونه كسبب للعلامة، كما أنه السبب للمعنى المقام، ف قيل العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزئي الكلام" (الأستراباذي. 1996. ص 52).

فالعامل هنا ليس علامة إعراب فقط بقدر ما هو علاقة لفظ بلفظ، لكون الألفاظ عامل بعضها في بعض، فهي عامل ومعمول، وعلاقة معنى بلفظ، أي أن المعاني والألفاظ يعمل أحدهما بالثاني، ولهذا يفقد العامل تأثيره عند حذفه، فعندما تحذف "ظننت" من جملة ظننت الطقس بارداً تصبح الجملة "الطقس بارد" ولهذا يعد الفعل ظن عاملاً في الجملة- وهذه علاقة اللفظ باللفظ- وفي جملة زيد يدرس جاء المبتدأ مرفوعاً، ولا شيء قبله يمكن حذفه، فإذا حذف هو نفسه أصبحت الجملة "يدرس زيد" أي أن جملة زيد يدرس مكونة من ثلاثة عناصر سطحية، هي المبتدأ زيد، والفعل المضارع يدرس، وفاعله المستتر الذي يعود على زيد- وهذه علاقة المعنى باللفظ (الملخ. 2000. ص 146-147) -

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح بعد أن استقرأ كلام النحاة في مفهوم العامل النحوي بأنه: "إظهار تكافؤ البنى بحمل الشيء على نظيره، وهو الحمل الذي يمتاز به القياس العربي عن غيره، وبه تتبين البنية الجامعة لعدة أضرب من الكلام". (الحاج صالح. 2016. ص 127)

فالعامل هنا هو القانون الذي يحمل به النظر على النظر، وهو مفهوم رياضي امتاز به الخليل بن أحمد وأصحابه؛ فالعامل اللفظي يحمل على العامل المعنوي الذي قيمته الصفر، لتكون كل البنى وفق ترتيب وتكافؤ واحد، وهذا تمثيل لذلك:

العمل	المعمول الأول	المعمول الثاني
Ø	زيد	يدرس
ضرب	زيد	عمرا
إن	زيدا	يدرس
كان	زيد	يدرس

ثانيا- مفهوم نموذج قوة الكلمة:

حدثنا عن الكلمة ليست تلك الكلمة التي تحمل القيمة الصفر، بمعنى المعزولة عن التركيب والتي يهتم بها علم الصرف، وإنما حدثنا عنها هنا في سياقها ووظيفتها التركيبية، فالمعلوم أن الاسم والحرف لا يستدعيان بالضرورة معمولا، لكونها في الأصل معمولات لا عوامل، في حين أن الفعل يستدعي بالضرورة معمولا أو معمولات متعددة، لأن الفعل في أصله يعتبر عاملا لا معمولا، ومن هنا كانت فكرة النحاة أن يراعوا مفهوم قوة الكلمة، وهنا ربطوها بنظرية العامل.

والحديث عن نموذج قوة الكلمة (volenz model) لم يذكر في التراث فقط، بل ارتبط مفهومه في الدراسات الغربية الحديثة خاصة مع الباحثين الألمان، ولعلنا نقيم مفارقة بين التعريفين، التراثي والغربي الحديث، فهذا المفهوم قد عرف تعريفات شديدة التباين، فالكلمات تختلف فيما بينها في القيمة، التي تحملها، فالأفعال تختلف عن الصفات، والصفات تختلف عن الأسماء وهكذا، بل إن الأفعال في حد ذاتها تختلف فيما بينها في القيمة التي تحملها كل مجموعة مشتركة إلى حد وجب معه تقسيمها إلى أقسام تحتية عدة.

ومنه يجمع الغربيون من أن نموذج قوة الكلمة (volenz modell) ينطلق من فرضية أساسية وجوهية؛ هي أن الفعل هو المحور التركيبي للجملة؛ بمعنى أنه أكثر الأجزاء تأثيرا في المرحلة الأولى، لتجزئته إلى وحدات سنتجمية (segmentierung) بينه وبين عناصر الجملة الأخرى علاقة تبعية محددة، ولعل أول الباحثين الذين اهتموا بهذه القضية الباحث تينير (I. tesnière) بحكم أنه رفض التقسيم التقليدي القائم على (الموضوع والمحول) أو (المسند إليه والمسند)، ومنه عدّ الفعل بأنه العقدة المركزية في الجملة، في حين أن برينكر قد عالج الفعل وفق علاقته ببقية العناصر الأخرى، ويعني هذا أن الفعل وعناصره (التمتات) أو قل (معمولاته) محددة في الجملة؛ إذ يتوقف ورود كل منها على الآخر على نحو متبادل، فلا يمكن أن يشكل جملة صحيحة نحويا إلا معا. (بحري. 1989. ص 8)

غير أنه يرى أن الفعل بقدر ما هو عنصر سلطوي علوي إلا أنه لا يصلح أن يشكل جملة صحيحة نحويا؛ ففي جملة ضرب زيد خالد، نجد أن العنصرين (زيد) و(خالد) يتصلان بالفعل اتصالا وثيقا إذ أنه يعود إليه وحده امكان الجمع بينهما، فإذا سقطت علاقته بهما فقدما وجودهما التركيبي والدلالي، فلا معنى (زيد خالد)، إلا أنه في الوقت ذاته ماذا تفيد قولنا (ضرب) دون العناصر الأخرى، ويفهم في هذا الإطار دون خلط في المصطلحات قوة العامل (ضرب) في تأثيره في

عنصرين الأول بالرفع على الفاعلية، والثاني بالنصب على المفعولية من جهة الإعراب، ونستنتج من هذا تداخل بين التأثير الإعرابي والعلاقة بينت أجزاء الجملة وإن كان للعامل قيمة متميزة لا يمكن تجاهلها. (بحري. 1989. ص 12)

وأما هرينجر فقد عد الفعل (بصيغه المختلفة وإمكاناته المتعددة) العقدة المركزية في الجملة، وعلة ذلك أن التأثير الأعظم يعزا إلى محمول الجملة فيما يتعلق بالأجزاء ذات التبعية الداخلية التي يجب أو يمكن أن تضمها الجملة.

فهو يرى أحقية الفعل في احتلال مكانة متميزة في نموذج التبعية حيث أنه وحدة يمكنه أن يقيم علاقات تبعية ذات جانب واحد أو متبادلة بينه وبين عناصر عدة داخل الجملة، ويمكن أن نوضح فكرته على النحو التالي: فهو يرى أن أجزاء الجملة: (هانز يعرف أصدقاءه)، في جملة (يعرف هانز أصدقاءه)، تقع في علاقة تبعية متبادلة داخلية واحدة (الفعل على وجه التحديد)؛ فالفعل إذن له علاقات تبعية لكلا العنصرين (هانز / أصدقاءه). (Heringer. 1979 p27,77)

وأما مفهوم نموذج القوة فقد ارتبط في تراثنا النحوي بنظرية العامل، فكانت الأفعال أقوى العوامل اللفظية عملا بحكم أنها تستدعي معمولات وتعمل فيها الرفع والنصب، وتعمل في كل حالات تصاريها في الماضي المضارع والنفي والإنبات والتحقيق والاحتمال، كما أنها تعمل فيما تأخر وتقدم عليها، إضافة إلى عملها وهي مضمرة أو محذوفة، يقول سيبويه: "باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إلى إليه فعل فاعل ولا يتعد فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجر الفعل المتعد إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل، وليس بفعل ولم يقوى قوته، وما أجري من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك...وهي التي تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين...وليس لها قوة أسماء الفاعلين كما ذكرت لك ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل". (سيبويه. 1982. ص32)

فنص سيبويه يشير هنا إلى قوة عمل الأفعال، ومن ثم قوة اسمي الفاعل والمفعول، وقوة الصفات، وقوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول، ورأيه يلتقي في أن نموذج قوة الكلمة والذي يعزا إلى الأفعال يعتبر العنصر المسيطر، والوحدة المركزية، لأنها في حقيقتها عوامل لا معمولات مثل الأسماء التي تحمل معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، فحق هذه الأخيرة ألا تعمل، وحق الأفعال أن تعمل لتطلبها معمولات متعددة.

ثالثا: نموذج قوة الكلمة في التراكيب العربية:

تختلف قوة العوامل باختلاف القبل النحوية (الفعل والاسم والحرف)، فأقوى العوامل هي الأفعال، فالحروف، فالأسماء العاملة عمل أفعالها، وحتى الأفعال تختلف فيما بينها من حيث العمل قوة وضعفا، فالفعل المتصرف التام يعمل بدون شروط، في حين أن الأفعال الجامدة تعمل بشروط، ومرتبها في العمل تنحط عن رتبة الأفعال المتصرفية، وكذلك عوامل المشتقات تعمل بشروط، فنموذج قوة الكلمة المشبهة بالأفعال نحو: اسم الفاعل والمفعول، تعمل عمل أفعالها وتنحط عنها رتبة، وكذلك سائر المشتقات الأخرى نحو: الصفة المشبهة والمبالغة واسم التفضيل تعمل بشروط لأن من خصائصها الضعف، لكونها بعدت شبا عن الأفعال.

1- نموذج قوة الكلمة عمل الأفعال:

تبين للنحاة بعد الاستقراء والتتبع الدقيق للتراكيب العربية أن الأفعال "تعتبر أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب فهي تفوق الأحرف العاملة، لأنهم لاحظوا أن معمولاتها كثيرة، فهي ترفع الفاعل وتنصب المفعولات جميعا، كما تنصب الحال وتميز النسبة، وتعمل في الجمل ولا يقف أمرها عند هذا الحد، بل إنها تعمل فيما تقدم عليها وفيما تأخر، على حين لا يعمل الحرف إلا فيما تقدم عنه" (الحلواني. 1983. ص149)، وهذا الاستقراء يعطي للأفعال مزية القوة مقارنة بالقبل الأخرى؛ الحروف والأسماء، ولك أن تتأمل الجملتين التاليتين في الدور المنوط الذي يسند للأفعال:

- كتبت الوظيفة البارحة إيثارا للنجاح معتمدا على العمل والدأب.

- ذهبت البارحة إلى البيت إيثارا للراحة، معتمدا على ما أملكه في بيتي.

ففي الجملة فعل متعد وآخر لازم، الأول بفعل قوته عمل النصب في المفعولية (الوظيفة)، وفي والمفعول فيه (البارحة)، والمفعول لأجله (إيثارا)، والحالية (معتمدا)، والثاني لأنه لازم عمل في جميع الفضلات باستثناء المفعول به، فهذا من الجوانب المنهجية التي أثبت بها النحاة قوة عمل الأفعال، ولا يقتصر عملها عند هذا الحد، لكونها تعمل مضمرة، وفيما تقدم عليها، ولك أن تتأمل الجملتين التاليتين:

- أهلا وسهلا.

- التفاحة أكل زيد.

فالجملة الأولى فعلها محذوف وجوبا دل عليه سياق الحال، ورغم حذفه بقي عمله، لأنه أقوى القرائن اللفظية، والجملة الثانية تقدم فيها المبني على الزوج المرتب: 2م+ (ع+1م)، ولأنه مبني تقدم على الفعل والفاعل، كما يستطيع في جمل أخرى أن يتقدم على الفاعل المعمول الأول.

غير أن الأفعال ليست كلها في القوة على نمط واحد، فهناك الفعل القاصر أو اللازم كما رأيناه من قبل في الجملة الثانية: ذهبت البارحة إلى البيت إيثارا للراحة، معتمدا على ما أملكه في بيتي، إذ يعجز عن نصب المفعول به، ولكنه يقوى على العمل في الفاعل وباقي المتممات، "فكلما زادت قوة العامل، زادت معمولاته، وارتفعت درجة الحرية في حركاتها في الجملة، وكلما قلت قوة العامل ضعف عمله، وتقلصت حرية عناصر الجملة التي يؤثر فيها؛ إذ الأقوى أقدر على التصرف" (النجار. 1995. ص192) وهناك الفعل الناقص الذي يقتصر عمله على رفع ما كان مبتدأ، ونصب ما كان خبرا، ثم لا تمتد به قوته إلى أن يؤثر في شبه الجملة أو فيما أثر فيه الفعل اللازم، لكون هذه الأفعال القاصرة (كان وأخواتها) فقدت الدلالة على الدلالة على الحدث، ولم يبق من دلالة الفعل إلا الدلالة على الزمن، لكون الفعل التام يتشكل من حدث وزمان، يحتاج إلى مرفوع ليكتمل معناه، يقول الإمام السهيلي: "والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعلية، وكونه مخبرا عنه فإن قيل: كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث؟ قلت: إنما يدل عليه بالتضمن دلالة الفرس على القوائم، ودلالة البيت على السقف، واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل..." (السهيلي. 1992. ص68-69)

ومن الأفعال التي نموذج قوتها ضعيف كذلك الأفعال الجامدة نحو: أفعال المدح والذم، وأفعال الاستثناء فهذه الأفعال لمجودها استعملت استعمال الأدوات، ونقصت عن الفعل المتصرف في العمل، فهي "لا تستطيع أن تعمل فيما تقدم عليها في علاقة البناء، وتركيبها يجمد على حالة واحدة، فلا يتقدم معمولها الثاني البتة، فلا يقال سعيدا ما أكرم، ولا جاؤوا سعيدا ما خلا، على حين يجوز للفعل المتصرف أن يتقدم معموله الثاني عليه" (الحلواني، ص151)، فالعامل إن كان متصرفا في نفسه تصرف في معموله وإذا كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله.

2-نموذج قوة الكلمة في عمل الأدوات:

الحروف تنحط في قوة عملها عن الأفعال، لكنها تفوق الأسماء قوة، ولكونها ضعيفة العمل اشترط لها النحاة قواعد في عملها منها:

- الاختصاص.

- شبه الفعل.

- عدم الفصل بين العامل والمعمول غالبا.

ولأنها تلي قوة الأفعال فمنها من يعمل عملا واحدا: أدوات نصب المضارع (أن، ولن، وكي، وإذن) وأدوات الجر، ومن الأدوات العاملة عملين: إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، والمشبهات ب(ليس)، و(لا) النافية للجنس...إلخ.

وتنوعت علل النحاة في اخطاط مرتبة الحرف عن مرتبة الفعل لكون الحروف (الأدوات)، أن العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، يقول سيبويه: "فإذا قلت ما منطلق عبد الله، أو ما مسيء من أعتب، لا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله، على حد قولك إن عبد الله أخوك، لأنها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلة، فكما لم تتصرف إن كالفعل، كذلك لم يجز منها ما يجوز منه، ولم تقو قوته، فكذلك ما". (سيبويه. 1982. ص21) غير أن الحروف كذلك ليست في مرتبة واحدة من حيث القوة في العمل، ف(إن) عملت لمشايتها الفعل، ولا النافية للجنس حملت على (إن) لمشايتها (إن) الثقيلة، وبحكم المشابهة فموزج القوة في (لا) النافية للجنس لا تقوى قوة (إن) لأسباب ذكرها ابن الأنباري وهي كثنائي: أحدهما: أن (إن) تعمل في المعرفة وفي النكرة، ولا تعمل (لا) إلا في النكرة دون المعرفة، والثاني: أن (إن) لا تركب مع الاسم لقوتها، ولا تركب مع الاسم لضعفها، والثالث: أن (إن) تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالضرف وحروف الجر، و(لا) لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالضرف ولا حرف الجر، والرابع: أن (إن) تعمل في الاسم والخبر ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر. (ابن الأنباري. 1961. ص370)

3-نموذج قوة الكلمة في عمل الأسماء:

الأسماء في أصلها ألا تعمل ونموذج قوتها يتصف بالضعف، لأنها في أصلها معمولات تحمل معنى الفاعلية والمفعولية بالإضافة لا عوامل، غير أن هناك صنف لما شبه بالأفعال، وصنف آخر ضمن معنى الحروف، عملا عملها، وإن كان الصنف الأول أقوى من الصنف الثاني لأن الأفعال كما رأينا أقوى القرائن اللفظية.

وتفاوتت هذه الأسماء قوة فيما بينها وفق استرسال ترتابي، فما كان قريب الشبه بالفعل قوي عمله، وما كان بعيد الشبه عن الفعل ضعف عمله، يقول الباحث مصطفى بن حمزة: "الفعل أهم العوامل وأقواها على الإطلاق، والعمل فيه

أصيل، وما عمل من الأدوات والأسماء مثل عمله فلصلة له بالفعل، وقد تقوى الصلة حتى يوشك العامل أن يصير فعلا، وقد تضعف حتى تكون وهمية متمحلة، فيصير العامل ضعيفا. وقد صنف النحاة المشتقات ورتبها حسب قوة شبهها بالأفعال...ووفق هذا الاعتبار الذي يلحق العوامل التابعة بالأفعال قد مضى العمل بترتيب المشتقات، فقدم النحاة اسم الفاعل ومعه صيغ المبالغة، ثم اسم المفعول، ثم الصفة المشبهة، ثم اسم التفضيل، ثم المصدر، ثم المضاف، ثم الاسم المبهم، ثم معنى الفعل". (بن حمزة. 2004. ص 262-263)

خاتمة:

في ذكر لأهم النتائج نذكر ما يلي:

1. نموذج قوة الكلمة في التفكير النحوي يعتبر عنصرا من العناصر الأساسية التي قامت عليها ركائز النحو ودعائمه.
2. نمذجة ظواهر النحو وأصوله قامت على أساس القوة والضعف، وهو ما ولد الأصل والفرع في النظرية النحوية العربية.
3. لم يصل النحاة إلى عمل الوحدات النحوية إلا بعد أن صنفوها وفق مراتب القوة والضعف.
4. من خلال نمذجة الظواهر النحوية توصل النحاة إلى أن عمل الأفعال يفوق قوة عمل الحروف والأسماء، وعمل الحروف يفوق قوة عمل الأسماء.
5. توصل النحاة لهذه القناعة بعد أن لاحظوا أن الظواهر النحوية لا تخضع لاطراد واحد.
6. مكن هذا التصنيف النحاة من حمل الأصول على الفروع لعلة يقتضيا السياق وتفرضها طبيعة الحس لدى العربي المتكلم.
7. تعتبر فلسفة قوة الكلمة وما أنتجته من خلال نظرية العامل النحوي أنها فلسفة قادت لنظرية، والنظرية قادت لقانون واحد يتحكم في ترتيب الوحدات النحوية وفق أساس ترانبي.
8. لعلة المشابهة وحمل الأصل على الفرع الدور الأكبر في تبيان قوة الكلمة وترتيبها ترتيبا تفضليا يبتدئ من القمة التي رأسها عمل الأفعال وواسطتها عمل الحروف، وقاعدتها عمل الأسماء.
9. رتبت الكلمة والمقولة النحوية وفق هذا الأساس لأنهم رأوا أن الأفعال تعمل ظاهرة، ومضمرة، وفيما تقدم عليها وما تأخر، في حين أن الأسماء في معناها لا تخرج عن الفاعلية والمفعولة والإضافة.

قائمة المراجع:

1. الأستراباذي، (1996)، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ليبيا، منشورات جامعة قار يونس، ج1.
2. أبو البركات ابن الأنباري، (1961)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ج1.
3. حسن خميس الملوخ، (2000)، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الأردن، دار الشروق.
4. ساكر مسعود، غربي بكاي، (2022)، مقولة فرع الأصل وفرع الفرع بين علاقتي الزوم والبناء دراسة في نظرية العمل.

5. سعيد حسن بحري، (1989)، عناصر النظرية النحوية محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي، مصر، مكتبة الأنجلوا.
6. سيويو، (1982)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ط2، مكتبة الخانجي، ج1.
7. السهيلي، (1992) نتائج الفكر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية.
8. عبد الرحمن الحاج صالح، (2016)، البنى النحوية العربية، الجزائر، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.
9. لطيفة النجار، (1995) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، الأردن، كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.
10. محمد خير الحلواني، (1983)، أصول النحو العربي، الرباط المغرب، الناشر الأطلسي.
11. مصطفى بن حمزة، (2004)، نظرية العامل في النحو العربي، الدار البضاء المغرب، مطبعة النجاح.

المراجع الأجنبية:

12-Heringer,h,jn,(1979) , einige ergebnisse und probleme der dependenz grammatik,in :
der deutschunterricht ,22, s.77